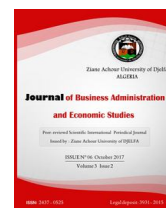




مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

موقع المجلة:

العلاقة بين السياستين المالية والنقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي

The relationship between fiscal and monetary policies and their role in achieving economic balance

بريني دحمان، ¹ * BIRINI Dahmen، Myworkhome72@gmail.com

بن عياد ناريمان، ² Ben ayad narimane، n.benayad@univ-djelfa.dz

¹ مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة الجلفة (الجزائر)
² مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة الجلفة (الجزائر)

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/27

تاريخ الإرسال: 2021/03/01

ملخص	الكلمات المفتاحية
يعيش العالم النقدي فترات تحول مهمة مرجعها إلى الحرب الاقتصادية، تحرير الأسواق المالية، أضف إلى ذلك عولمة الاقتصاد ومنه فهو يعمل على معالجة الاختلالات التي تصيب اقتصادياته بإتباع سياسات معينة أهمها السياستين النقدية والمالية، والتي تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية لأي بلد سواء كان متقدما أو ناميا بسبب معالجتها الكلية للاقتصاد على النطاقين المحلي والخارجي، وهي أدوات فاعلة لمعالجة الأزمات النقدية التي يواجهها العالم من حالات الركود والتضخم والبطالة ومنه الخروج من هذه الوضعية، لذا فإن السياستين المالية والنقدية تعتبران أحد أشكال سياسات تحقيق الاستقرار التي تنتجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي صاحبت هذا التحول والتطور الاقتصادي كونها تمثل الجانب النقدي والمالي للسياسة الاقتصادية العامة. ونظرا للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كل من السياستين المالية والنقدية فإن التنسيق بينهما وبين أهداف كل منهما أصبحت ضرورة حتمية لا مفر منها، فالهدف في التنسيق بينهما هو تعظيم الأداء الاقتصادي	السياسة المالية، السياسة النقدية، التوازن الاقتصادي

تصنيف JEL: E62 ؛ O23

Abstract	Keywords
The monetary world is experiencing important periods of transformation referring to economic warfare, liberalization of financial markets, in addition to the globalization of the economy and from it it works to address the imbalances that afflict its economies by following certain policies, the most important of which are the monetary and financial policies, which are considered one of the most important economic policies for any country, whether developed or developing Because of their overall handling of the economy at the local and external levels, and they are effective tools to deal with the monetary crises that the world faces from recessions, inflation and unemployment, and from it to get out of this situation, so the fiscal and monetary policies are considered one of the forms of stabilization policies that countries produce in order to combat the various economic imbalances that It was accompanied by economic transformation and development as it represents the monetary and financial aspect of general economic policy. In view of the great importance of both the fiscal and monetary policies, coordination between them and the objectives of each of them has become an inevitable necessity. The goal in coordination between them is to maximize economic performance..	Fiscal policy; Monetary policy Economic balance,

JEL Classification Codes : E62 ; O23

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: email@gmail.com

١. مقدمة:

بسبب التطور المستمر الذي عرفه مفهوم الدولة منذ أول ظهور ، أدى لتطوير مهامها فأصبحت تشرف على كل الميادين الاجتماعية والاقتصادية ، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية التوازن الاقتصادي ، ومن أجل ذلك كان لا بد على الدولة أن تضع السياسات الاقتصادية التي تشمل مجموعة من السياسات ، من أهمها السياسة المالية والسياسة النقدية . فالسياسة المالية تحتل مكانة هامة وذلك لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الكبير في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني ، بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات إدارة الموارد الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، كما تعتبر السياسة نقدية وسيلة أخرى فعالة وملائمة لمعالجة الالتزامات والاختلالات لأي دولة اذ تنعكس اثار هذه السياسة على النشاط الاقتصادي بأكمله وصولا الى تحقيق الاستقرار النقدي من جهة والمساهمة في ارساء مقومات النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما هو دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

٢. السياسة المالية:

1. مفهوم السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها السياسة التي تعني بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام، بوحدهات المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية، كما تعتبر تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية، أو يمكننا تعريفها على أنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار الاستثمار وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار الغير المرغوبة فيها، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة (حسين، 2000، صفحة 182).

كما تعرف السياسة المالية بأنها: "مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة. (قويدري و حبيطة، 2021، صفحة 977)"

2. أهداف السياسة المالية

تعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع. ولعل أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال السياسة المالية هي:

أ. دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: والاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات تحقيقهما وهما :

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

وتلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني.

ب. دور السياسة المالية في تخصيص الموارد الاقتصادية: يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والموارد البشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع. ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.

- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج (آلات ومعدات) و سلع الاستهلاك.

- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص.

- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

وبالتالي الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني انه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد ، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل (عبدالمطلب، 2003، الصفحات 44-45).

ج. دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل الوطني: يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من وجهة نظر المجتمع، ومن ثمة فتدخل الدولة ينصب في اتجاه التوزيع العادل للثروة بين مختلف أفرادها. لذا فعلى الدولة استخدام مواردها على أحسن وجه فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والغزارة ، ويلتزم في الوقت ذاته مصلحة الدولة من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك.

د. دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية، كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.

3. أدوات السياسة المالية:

يقصد بها تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة من خلال استخدام أدوات المالية العامة من أجل دفع عجلة النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف السياسة المالية، إذ نجد أن السياسة المالية أصبحت تأخذ دورا وظيفيا و لم تعد محايدة، فقد أصبحت أداة اقتصادية هامة للتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق التغيير في مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد و يمكن تقسيم أدوات السياسة المالية إلى مكونين أساسيين:

أ. الإنفاق الحكومي

النفقة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد تحقيق حاجة عامة، ويشتمل على الإنفاق على كافة السلع والخدمات مثل شراء المعدات الحربية، والإنفاق على كل المرافق والخدمات العامة. ويحدد الإنفاق الحكومي الوزن النسبي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في الدولة، ويمثل الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي، ومن خلال تغيير الإنفاق الحكومي يتم التأثير في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، التأثير في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظيف والمستوى العام للأسعار.

ب. الضرائب

وتتضمن كلاً من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. وتختص الأولى بتلك الضرائب التي تفرض على دخول الأفراد، والثانية هي تلك التي تفرض على السلع والخدمات. ويؤثر تغيير الضرائب في الطلب الكلي بصورة غير مباشرة. من خلال التأثير في مستوى الاستهلاك والاستثمار اللذان يمثلان مكونين رئيسيين من مكونات الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر هذا في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظيف والمستوى العام للأسعار وغيرها.

وفي ظل ظروف الركود أو الكساد تركز أهداف السياسات الاقتصادية الكلية على الارتفاع بمستوى الناتج القومي ومعدل النمو فيه، فضلاً عن الارتفاع بمستوى التوظيف. ولذا، يتم إتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/أو تخفيض الضرائب؛ مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، يزداد كل من مستوى التوظيف ومستوى الناتج القومي، ويرتفع معدل النمو الاقتصادي. ويحدث العكس في ظل ظروف التضخم؛ حيث يتم إتباع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي و/أو زيادة الضرائب؛ مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، ويحد هذا من معدلات التضخم.

مما سبق نستنتج بأنه يوجد اتجاهان للسياسة المالية أحدهما توسعي والآخر انكماشية.

• الاتجاه التوسعي

ويسمى بالسياسة المالية التوسعية ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعزى ذلك إلى قصور الطلب الكلي، ولذا يتطلب الأمر إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظيف، مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي، ارتفاع معدل النمو في الدخل، والقضاء على البطالة. ويتم ذلك من خلال:

- زيادة الإنفاق الحكومي؛
- تخفيض الضرائب؛
- المزج بين الأداتين معاً.

أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية، ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي، وهذا النوع الأخير من تمويل عجز الميزانية يترتب عليه زيادة عرض النقود بالمجتمع، ومن ثم، قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم به.

ويترتب على هذه الوسائل السابقة للسياسة المالية التوسعية زيادة الطلب الكلي بحيث يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي، يزداد مستوى الدخل ويتم علاج قصور مستوى التشغيل والبطالة بالمجتمع.

• الاتجاه الانكماشية

ويسمى بالسياسة المالية الانكماشية: ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك من عديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي.

فعندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند مستوى التوظيف الكامل، تتجه الأسعار إلى الارتفاع، لذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع، وبالتالي، تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، ويتم ذلك من خلال:

- تخفيض الإنفاق الحكومي؛
- زيادة الضرائب؛
- المزج بين الأثنين معاً .

أي تعمل الحكومة على إحداث فائض بالميزانية يستخدم في تغطية عجز السنوات السابقة.

ويترتب على هذه الوسائل السابقة تخفيض الطلب الكلي بحيث يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى الدخل المناظر لمستوى التوظيف الكامل.

III. السياسة النقدية

1. مفهوم السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية أحد أهم عناصر منظومة السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع، فهي عبارة عن جميع الوسائل المختلفة التي تطبقها السلطات المختصة في شؤون النقد والائتمان لتحقيق هدف اقتصادي محدد. وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على العرض النقدي وأسعار الفائدة والتي تؤثر بدورها على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام.

وبالمفهوم الواسع تمثل موقف السلطة السياسية اتجاه النظام النقدي الدولي للمجتمع الذي يحكمه، وبناءً عليه فإن السلطة السياسية تقوم بتحديد بعض الأهداف القومية التي تسعى إلى تحقيقها على الصعيد الاقتصادي ومن ثم تستخدم الوسائل المختلفة لتحقيق هذا الهدف أو الأهداف عن طريق إتباع السياسة النقدية المناسبة والتي تساعد على خلق

الظروف الملائمة لتحقيق هذه الأهداف باستخدام أدوات السياسة النقدية (الزغبى، 2000)، سواء تعلق الأمر بمعالجة الاختلالات الظرفية أو حتى تحسين الظروف والأوضاع والمؤشرات التي تدل على مستوى رفاهية الاقتصاد ومحاولة الحفاظ على هذه المستويات عند حدودها الطبيعية، وهو ما يعرف بالاستقرار الاقتصادي.

وتعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية (زعيتري و بن خليف، 2021، صفحة 122).

كما يمكننا تعريفها على أنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة. (عبدالمطلب، 2003، صفحة 90) وهنا تتمثل السلطة النقدية في البنوك المركزية في أي دولة، وفي تعريف آخر تعرف السياسة النقدية بأنها تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين. وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة وعلى شروط القروض (قدي، 2005، صفحة 53).

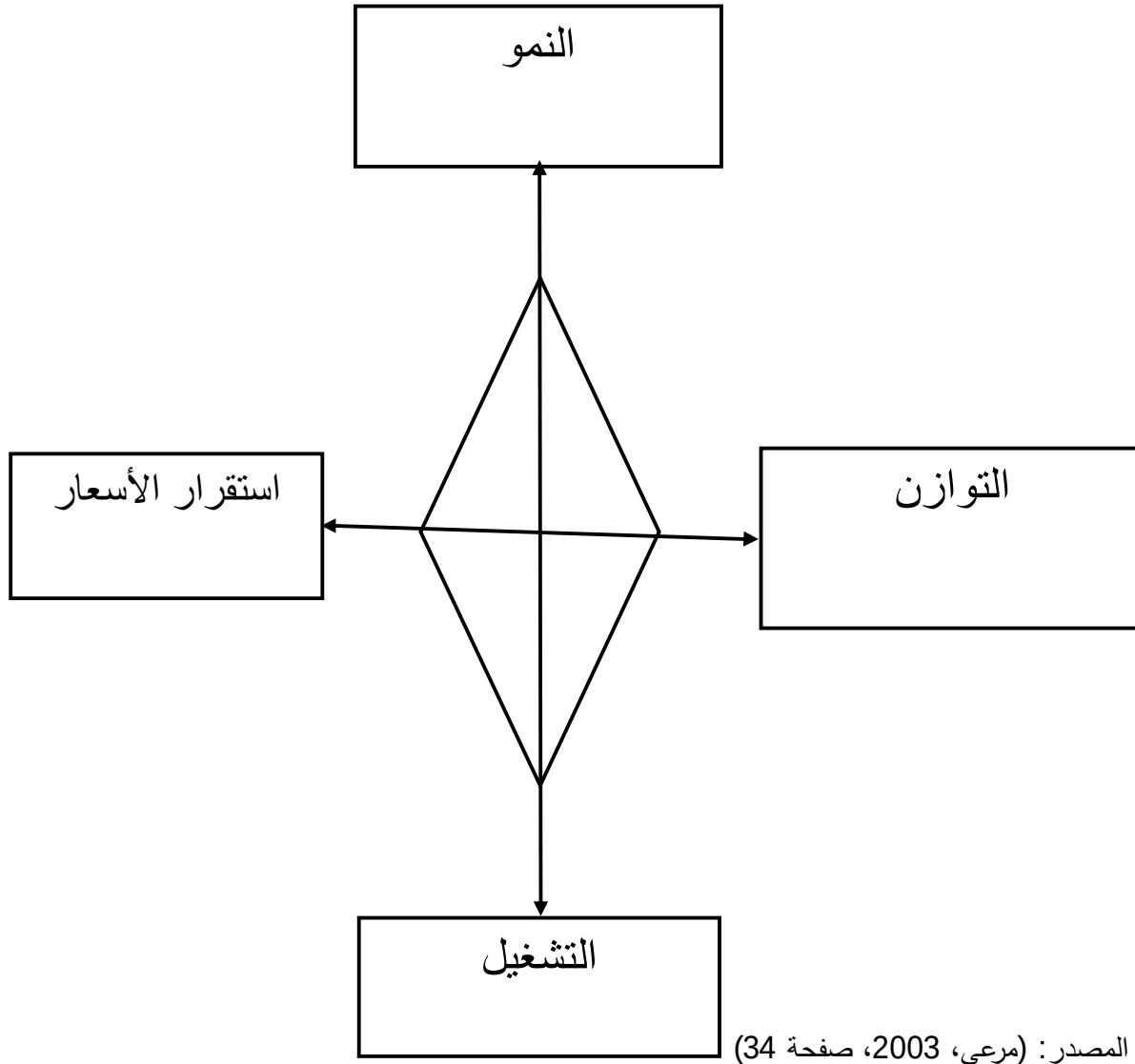
2. أهداف السياسة النقدية

إن تحقيق النمو الصحيح والدائم، مع التوازن العادل للثروة و ثمرات النمو، على صانعي النشاط الاقتصادي هو الهدف الرئيسي لكل سياسة اقتصادية وطنية، و في هذا المجال تكون السياسة النقدية إحدى الوسائل المهمة، حيث تسعى السياسة النقدية دوماً إلى بلوغ الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى لها دوماً السياسة الاقتصادية العامة، وذلك نظراً لاعتبار تلك الأولى تمثل أداة أو وسيلة من الوسائل الظرفية للسياسة الاقتصادية في أي اقتصاد كان، وبلوغ تلك الأهداف النهائية لن يتأتى إلا من خلال المرور بأهداف وسيطية تعتبر حلقة الوصل لتحقيق الأهداف النهائية.

وبصفة عامة تهدف السياسة النقدية إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية، بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (تنظيم وتسيير العرض النقدي) ومعدلات الفائدة، قصد التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام، وتنفذ هذه المهمة من خلال المتغيرات النقدية من أجل الوصول إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام، بشطريه التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الخارجي.

حيث يتحقق التوازن الاقتصادي الداخلي من خلال ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار من خلال محاربة التضخم ومحاولة تجنبه قدر المستطاع وكذا تحقيق العمالة أو التشغيل الكامل من خلال محاربة البطالة عن طريق البحث المستمر من أجل خلق فرص للعمل، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. أما فيما يخص تحقيق التوازن الخارجي فنجد هنا أن السياسة النقدية تسعى إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع نظيراتها الأجنبية ومحاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري، المالي والرأسمالي. هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري والتي عرفها الاقتصادي الانجليزي "نيكولا كالدور".

الشكل رقم 01: مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية " Le Carré Magique de N. Kaldor



3. أدوات السياسة النقدية

لا شك في أن الكثير من الدول وبصفة خاصة الدول الآخذة في النمو تعاني من حدة المشاكل الاقتصادية وهذا يدفعها دائما إلى إعادة النظر في سياستها الاقتصادية وسياساتها المالية والنقدية بصفة خاصة ويدفعها إلى الاختيار بين البدائل المختلفة (مصطفى، 2000).

ومهما تعددت الأساليب التي تستخدمها الدولة للخروج من أزمتها الخاصة بمواجهة الاختلال الداخلي والخارجي فإنها تضطر باستمرار إلى الالتجاء إلى السياسة النقدية لاتخاذ الإجراءات الخاصة بها وذلك لما في النقود من أثر فعال مباشر و غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى (الوزني، 2000، الصفحات 305-307).

وهذا لا يتسنى إلا عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية التي تنقسم إلى قسمين.

أ. الأدوات التقليدية(الكمية): و ينقسم هذا النوع إلى ثلاث أدوات:

• عمليات السوق المفتوحة

والمقصود بالسوق هنا البيع و الشراء في السوق المالي للسندات و هذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي تتوقف على هدفه من حيث كمية النقود في السوق فإذا كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق وتداولها فإنه يعتمد إلى عمليات شراء لكي يضخ في السوق نقودا و إذا كان هدفه العكس فإنه يعتمد إلى عمليات البيع حيث يبيع سندات ليسحب من السوق كميات من النقود و ذلك من خلال اتباع أساليب مشجعة في حالي الشراء و البيع بحيث يرغب المشتري في الشراء و يرغب البائع في البيع في الحالتان المذكورتان و هذه الحالة يلزمها سوق مالي نشط كي تكون ذات فعالية (سليمان، 2000).

• سعر إعادة الخصم

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إلمهة خصم ما لديها من أوراق تجارية والتّي سبق وأن خصمتها للغير، وتعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان والتي مارسها البنوك منذ 1839 في إنجلترا أولا، ثم فرنسا سنة 1857 وفي الوم.أ سنة 1913 وفي الجزائر 1972 (زعموكي و عيجولي، 2021، صفحة 1100).

سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على الأموال، أو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك المركزية في القرن التاسع عشر و أوائل القرن عشرون إلى حين ظهور سياسة السوق المفتوحة حيث فقدت أهميتها لصالح هذه الأخيرة.

أما عن آلية استخدام هذه الأداة فيمكن تلخيصها في إطار السياسات التوسعية والانكماشية حيث أن البنك المركزي عندما يهدف إلى إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الفجوة الركودية يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي بمعنى يخفض سعر الخصم مما يحفز البنوك على الإقراض منه فتزيد الأموال المتاحة لها لإقراض الأفراد ودفع عملية التنمية في البلاد خاصة إذا كانت القروض موجهة إلى إنشاء مشاريع صناعية وتنموية مما يجنب الاقتصاد حالة الركود.

على صعيد آخر فعند الحاجة إلى السياسة الانكماشية لمكافحة التضخم، يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم أي انه سيقرض البنوك بأسعار أعلى مما يقلل قابلية و رغبة البنوك في الإقراض كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض الأمر الذي يقلل الطلب على النقود ومن آلية المضاعف يقلل ذلك حجم النقود في الاقتصاد.

• نسبة الاحتياطي الإلزامي

يقوم البنك المركزي بفرض نسبة معينة على البنوك التجارية تلتزم بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون الحصول على أية فوائد لقاء هذه العملية و القصد من فرض نسبة الاحتياطي الإلزامي هو توسيع أو الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود كما يلي:

- إذا أراد البنك لمركزي اتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد في حال وجود ركود اقتصادي أو توقع حدوثه يقوم بتخفيض الاحتياطي الإلزامي مما يمنح البنوك قدرة أكبر على القيام بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على النقود الأمر الذي يؤدي إلى تدوير عجلة الاقتصاد.
- في حال أراد البنك المركزي اتباع سياسة انكماشية لمواجهة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يحد قدرة البنوك على الأقراس و بالتالي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي على النقود بسبب انخفاض قدرة البنك على خلق النقود و الائتمان و يقلل من حجم النقد و يساعد على مكافحة التضخم (الزغبى، 2000، صفحة 193).

ب. الأدوات النوعية للسياسة النقدية

تستخدم هذه الأدوات بهدف السيطرة على حجم الائتمان في مجالات أو قطاعات معينة في الاقتصاد.

- الرقابة على الائتمان: و تهدف إلى حد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان مباشرة و ذلك بفرض سقف أعلى للائتمان لا يتجاوزه البنك في منح الائتمان و ذلك بهدف الحد من خلق نقود وودائع مباشرة دون الحد من الائتمان كنتيجة لسياسة أخرى.
- الرقابة على الأرصدة الأجنبية: و ذلك من خلال سعر البنك المركزي إلى البنوك التجارية تقلل من الاحتفاظ بأرصدة كبيرة في البنوك الأجنبية ، و ذلك بفرض الحفاظ على سعر الصرف للعملة إذ أن العملات الأجنبية التي تودعها البنوك التجارية في البنك المركزي تسهم في استقرار العملة المحلية و لكن الاحتفاظ بها في الخارج يؤدي إلى قلة المودع منها لدى البنك المركزي مما يزعزع استقرار العملة المحلية والتحكم بسعر الصرف و لذلك فإن البنك المركزي يراقب الأرصدة في الخارج و بالتالي يتدخل في توجه البنوك التجارية نحو تحويل العملات الأجنبية.

4. مفهوم التوازن الاقتصادي

يقصد بالتوازن الاقتصادي وصول الاقتصاد إلى الحالة المثالية والتي من خلالها يتم الاستقرار بين المتغيرات الاقتصادية وهذا بدوره ينعكس على النمو والتطور الاقتصادي، أو هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى جزئية أو كلية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف معينة، بحيث إن عدم استقرار أحدهما، أو نقصه، أو زيادته مع ثبات غيره يمكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المرتبطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى (مسعود، 2006، صفحة 102)، فمثلا المحافظة على المستوى العام للأسعار عبر معدلات مقبولة من التضخم أو الحد من ارتفاع معدلات البطالة من خلال تحقيق مستويات عالية من التشغيل .

ومن هنا يتبين أن التوازن على المستوى الوطني يتحقق عند تعادل قوى العرض الكلي مع الطلب الكلي، حيث يتحقق المستوى التوازني في الاقتصاد عند النقطة التي يتقاطع بها الطلب الكلي مع العرض الكلي وعندما يكون هناك دوافع للتوسع أو الانكماش بزيادة الطلب الكلي أو العرض الكلي خلال الفترة القصيرة.

IV. السياسة المالية والنقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي

1. أشكال التوازن الاقتصادي

• التوازن الكلي والتوازن الجزئي

تهتم النظرية الاقتصادية الكلية والاقتصاد اللي للمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج الوطني، المستوى العام للأسعار، الاستخدام التام، عرض النقود ومخزون رأس المال (صخري، 2008، صفحة 8)، وذلك بدراسة الكيفية التي من خلالها يتم التوصل إلى تحقيق التوازن بين هذه المتغيرات والمجاميع الاقتصادية الكلية: الاستثمار، الاستهلاك، الادخار، الإنفاق العام... (فرحي، 2004، صفحة 28).

فالتوازن الكلي، هو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة، وبالتالي ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار.

أما النظرية الاقتصادية الجزئية فهي تهتم بدراسة الأسواق، وبالوحدات الاقتصادية التي تدخل في هذه الأسواق، وبالتحديد المنتجين والمستهلكين، ومن هنا فإن الاقتصاد الجزئي يتناول نظرية السعر على مستوى الوحدات الاقتصادية، ونظرية المستهلك، وتوازن المنتج في الأسواق المختلفة (صخري، 2008، صفحة 8).

ويتحقق توازن الفرد عندما تتعادل مستخدماته مع منتجاته، أما التوازن المؤسسة فيتحقق عندما تتعادل إيراداتها مع نفقاتها.

• التوازن الداخلي والتوازن الخارجي

التوازن الداخلي يقصد به ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عنده البطالة والتضخم.

أما التوازن الخارجي فيقصد به توازن ميزان المدفوعات الذي هو عبارة عن سجل إحصائي للعلاقات للاقتصادية على اختلاف أنواعها من تجارية ومالية ونقدية، التي قات بين دولة ما والدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة، في العادة سنة (حشيش، 2002، صفحة 112).

2. التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي

لكل دولة أهداف اقتصادية تسعى لتحقيقها، وهي في ذلك تسند إلى سياسة اقتصادية عامة من أجل بلوغ تلك الأهداف، فمن مكونات السياسة الاقتصادية نجد السياستين المالية والنقدية التي تمثل أحد الركائز الأكثر دعامة لها وغالبا ما تضع الدولة أهدافا لسياسة اقتصادية تسعى لتحقيقها عن طريق أدوات ووسائل هاتين السياستين.

نظرا لهذه الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كل من السياستين فإن التنسيق بينها وبين أهداف كل منها، أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها، هذا بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياستين النقدية والمالية أو بين وسائل وأهداف كل سياسة وحدها، إن أهمية التنسيق بين السياستين تتجلى في قدرتها على مواجهة بعض الأزمات الاقتصادية، ففي حالة وجود ضغوط تضخمية والتي تتمثل في انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي، نظرا

لوصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث لا يمكن زيادة حجم الإنتاج، ولتخفيض من حدة الضغوط التضخمية، تتخذ كل من السلطة النقدية والمالية إجراءات وتدابير لإعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي والتي يمكن حصرها فيما يلي:

– يقوم البنك المركزي (السلطة النقدية) امتصاص الكمية الزائدة من المعروض النقدي أي تقليص حجم الإنفاق الكلي ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم الائتمان البنكي الذي تقدمه البنوك التجارية إلى الأفراد والمؤسسات مما يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم القروض الحكومية الموجهة إلى الأفراد والبنوك أو القيام بالاقتراض من الأفراد (طرح السندات الحكومية بهدف تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة لدى الأفراد، وبالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري؛

– كما تقوم السلطة المالية وفي نفس المجال بالعمل على تخفيض حجم الإنفاق الحكومي وذلك بالتخفيض من حجم الدخل، بالإضافة إلى زيادة حجم الإيرادات الحكومية من خلال الرفع من مقدار الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والتخفيض من حجم الإعانات.

أما في حالة وجود اقتصاد يعاني من البطالة والركود الاقتصادي فإن السياستين المالية والنقدية تهدف إلى تحقيق قدر من الرواج الاقتصادي وذلك عن طريق مجموعة إجراءات وتدابير تكون عكس ما اتخذ من إجراءات في فترات التضخم و ذلك على النحو التالي:

– تقوم السلطة النقدية (البنك المركزي) بتوسيع الائتمان و بالتالي زيادة حجم المعروض النقدي ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي، كما يقوم البنك المركزي باستخدام الوسائل الكمية والكيفية لتشجيع البنوك التجارية على منح القروض بهدف زيادة حجم الإنفاق الكلي (وذلك بتخفيض سعر إعادة الخصم مثلاً).

– في حين تعمل السياسة المالية على زيادة الإنفاق الحكومي والجاري والاستثماري لزيادة الإنفاق الكلي، كما تلجأ إلى تخفيض حج الضرائب المباشرة وغير المباشرة ع الرفع من الإعانات الحكومية لزيادة حجم الطلب الكلي. (النوري، 1999، الصفحات 321-325)

V. خاتمة

مما سبق نلاحظ أن الهدف الذي تسعى إليه كل من السياسة المالية والسياسة النقدية هو هدف مشترك والمتمثل في زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الإنتاج والتشغيل والدخل الوطني ومن ثم دفع الاقتصاد نحو الرواج الاقتصادي وتحقيق التوازن الاقتصادي، لذا نجد أنه من الضروري التنسيق والملائمة بين السياسة المالية والسياسة النقدية حتى تحقق الدولة ما تطمح إليه.

كما اتضح أن تأثير السياسة النقدية يظهر في المدى القصير وذلك لسهولة تكيف السياسة النقدية مع الأوضاع الاقتصادية، كما تعتبر أدوات السياسة المالية من الوسائل الفعالة التي تسعى الدولة من خلالها الى تحقيق التوازن المالي الداخلي و الخارجي ، ومن ثم التوازن الاقتصادي العام .

من خلال معالجتنا للسياسة المالية وعلاقتها بالسياسة النقدية ، تبين أنه يوجد تنسيق بين السياستين ولما لهما من أهمية في الاقتصاد الوطني، وهما يعملان من أجل تحقيق هدف واحد وهو التوازن الاقتصادي، وبالتالي تأثير هذين السياستين على التوازن الاقتصادي العام.

VI. قائمة المراجع

- 1- أحمد فريد مصطفى. (2000). السياسات النقدية والبعد الدولي للأورو . مؤسسة شباب الجامعة.
- 2- الوادي محمود حسين. (2000). المالية العامة والنظام المالي في الإسلام. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 3- الوصفي الوزني. (2000). الاقتصاد الكلي. دار وائل للنشر.
- 4- درواسي مسعود. (2006). الساسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر.
- 5- سالم زعموكي، و خالد عيجولي. (2021). دور الأدوات الكمية للسياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018 وفق نموذج Ardl. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 1097-1114.
- 6- عادل أحمد حشيش. (2002). أساسيات الاقتصاد الدولي. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- 7- عبد الحميد عبد عبدالمطلب. (2003). السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، ط1. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
- 8- عبد المجيد قدي. (2005). مدخل إلى السياسات الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 9- عمر صخري. (2008). التحليل الاقتصادي الكلي ط6. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 10- فاطنة زعيتري، و طارق بن خليف. (2021). دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 01 ، 120-136.
- 11- فاطنة قويدري، و علي حبيطة. (2021). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (1990-2019). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1 ، 975-992.
- 12- محمد خليل مرعي. (2003). مقدمة في الاقتصاد الدولي. القاهرة: مكتبة النهضة.
- 13- محمد فرحي. (2004). التحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر: دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع.
- 14- مصطفى سليمان. (2000). مبادئ الاقتصاد الكلي. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 15- ناضم محمد النوري. (1999). النقود و المصارف والنظريات النقدية. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- 16- هيثم الزغبى. (2000). الاقتصاد الكلي. دار الفكر للطباعة والنشر.